الرقابة على الموازنة العامة

بقلم:
عبدالجبار الطيب

تمر الموازنة العامة للدولة بمراحل مختلفة، فتختص الحكومة ممثلة في وزارة المالية بإعدادها باعتبارها السلطة الموكل إليها جباية الإيرادات ومتابعة الصرف، وتختص السلطة التشريعية باعتماد الموازنة العامة.

ومن المطلوب في التوجهات الديمقراطية الحديثة أن تكون الموازنة بعد اعتمادها، وتحولها وفق مفاهيم الاقتصاديين للميزانية، أن تخضع عملية تنفيذها من قبل الحكومة لرقابة كل من البرلمان والشعب عبر مؤسسات المجتمع المدني وقوى الضغط السياسي والإعلام فيما يطلق عليه رقابة الرأي العام. وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من انتظام الحكومة بمؤسساتها المختلفة في عمليات الصرف مخافة أدبية من ضغط الشارع.

الوضع الحالي في البحرين هو أن تعد الحكومة الموازنة ويعتمدها البرلمان والذي يمثل الإرادة الشعبية ويشكل حالة الديمقراطية الغير مباشرة (النيابية)، ولكن هذا التصور الحالي بات غير متماش مع الاتجاه الدولي والذي أقره صندوق النقد الدولي عندما أصدر دليل الشفافية الدولي عام ٢٠٠٧، والذي أوجب ضرورة إشراك الشعب بصورة مباشرة في عملية إعداد الموازنة وذلك عن طريق استفتاء الشعب – من يريد – عبر مثلا موقع إلكتروني يستفتي الشعب عن طبيعة احتياجاته ورغباته وانتقادات الصرف السابق وغيرها، ليتم تجسيد ذلك في التوجهات الجديدة للموازنة القادمة، وبذلك تكون الحكومة أكثر انفتاحا على أبناء الشعب عبر هذا الموقع الإلكتروني، وهي خطوة سهلة جدا في التنفيذ ذات مردود كبير، وخصوصا أن أرقام الموازنة بعد اعتمادها لن تخفى عن المواطنين كون الموازنة المعتمدة (الميزانية) تنشر في الجريدة الرسمية.

وفي هذا الإطار لابد أن نوجه نقدنا لآلية عمل مجلس النواب، فما زال المجلس متراخ جدا أو بالأحرى قد لا يكون غالبية أعضائه مؤهلين للتدقيق على الموازنة العامة ومتابعة خطوات تنفيذها، وهم أيضا لربما منشغلون بالتزامات المنصب المجتمعية التي فعلا تأخذ من الوقت الكثير.

إن عدم تعامل مجلس النواب بصرامة وجدية مع آليات التنفيذ الحكومية يجعل الرقابة البرلمانية غير ذات جدوى كونها تأتي متأخرة تأخرا شديدا على عمليات التنفيذ الحكومية بالرغم من أنه يفترض أن تكون الرقابة البرلمانية في مملكة البحرين قوية جدا نظرا للمساحة الواسعة المتاحة دستوريا.

ولكن هذا ليس بكاف لتوفير رقابة فاعلة على المال العام المرصود في الميزانية العامة بل على الوزراء ،كل في نطاق وزارته، إعمال الرقابة الداخلية الحقة والفاعلة، تلك الرقابة التي تطلبها في كل جهة حكومية قانون الميزانية العامة والتي تكون عن طريق لجنة مختصة في كل جهة يكون عملها منصبا على تدقيق الإجراءات المالية والإدارية التي اتخذتها الإدارات المختلفة.

ومن ثم يأتي الدور على الرقابة الخارجية عن طريق ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي لا بد أن تتعامل معه بكل إيجابية جميع الجهات الحكومية الخاضعة لولايته بما يكفل انسيابا في المالية العامة للدولة وتقليلا من حالات الفساد المالي والإداري التي تؤدي لإهدار المال والجهد الحكومي العام.

بهذا التصور الذي بيناه تكون الرقابة على الميزانية العامة متحققة في أعلى درجاتها ويكون المواطن العادي مستهدفا بصورة مركزة في عملية الصرف لأن مآل الأمور سيكون له كونه عالما بدقائق الموازنة، عارفا موجبات الصرف وأسسه.

عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الحقوقيين العرب

الشيخ عبدالله الحسيني في مجلس الدوي:

اتفاقية السيداو ظالمة لحق المرأة

○ جانب من الحوار في مجلس الدوي.

أقام مجلس عائلة الدوي بالمحرق ندوة تثقيفية حول (اتفاقية السيداو) تحدث فيها الشيخ عبدالله الحسيني، وذلك في إطار الدور الثقافي والتوعوي والفكري الذي يقوم به من خلال الفعاليات التي يقيمها أسبوعيا، وحظيت الندوة بنقاش مستفيض وجرى حوار مطول حول التأثيرات المستقبلية لهذه الاتفاقية على الأسرة والمجتمع في البحرين.

وفي بداية الندوة قدم المحاضر تعريفا شاملا حول (اتفاقية السيداو) وما تعنيه وملابسات إقرارها من قبل الأمم المتحدة وتوقيعها، والإشكالات الكثيرة التي حدثت في عملية التوقيع عليها وتحفظات الدول على بعض المواد التي وردت فيها، واعتبرت مهددة للمجتمعات البشرية، برغم ما فيها من ايجابيات، وربط المحاضر الاتفاقية المرمز إليها بـ(السيداو) والتي تعني القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وما جاء به الأدب النبوي الشريف والقرآن الكريم فيما يختص بالمرأة عموما، مؤكدا الشيخ عبدالله الحسيني أن الإسلام قد كرّم المرأة خير التكريم، وانزل الله سبحانه وتعالى بذلك سورا تتلى من آيات الذكر الحكيم.

وسرد الحسيني الكثير من المواقف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم مع السيدة خديجة ومع أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما، مؤكدا أن الإسلام أعلى مكانة المرأة في المجتمع وشرّع لها من الدين كل ما يحيها حياة طيبة، وأشار إلى أن الله سبحانه وتعالى من تمام عدله أنه «راعى الفروق الحسية والمعنوية بين الذكر والأنثى في الخِلقة والهيئة والتكوين، فشرّع من الأحكام والمهمات والوظائف التي تُلائم كلّ واحد منهما في خِلقته وتكوينه، وقدراته وأدائه، واختصاص كل منهما في مجاله، حتى تتكامل الحياة، وينتظم المجتمع الإنساني، ويقوم كل منهما بمهمته فيه على أكمل وجه».

ومن خلال المحاضرة استعرض الشيخ عبدالله الحسيني العديد من مواد الاتفاقية (السيداو) والتي رأى أنها تتصادم مع العقيدة الإسلامية ومع دستور البلاد، ومضارها وما يمكن أن يترتب عليها، مع التأمين على أن هناك بعض الأشياء المحمودة في الاتفاقية، موضحا الإشكالات التي وقعت فيها الدول الموافقة على ما جاء فيها من موجهات، وقال المحاضر إن الاتفاقية تمثل بُعدا عن الفطرة السويّة، لأنها نادت بالمساواة المطلقة بين الذكر والأنثى، وهو أمر لا يستقيم لأن العقل السليم والفطرة السوية تقر بوجود الاختلاف الرجل والمرأة في الطبيعة التكوينية، والقوى والقُدرات الجسدية وغير ذلك، وقد أكد ذلك الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم (.. وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى).

وأوضح المحاضر «أن الجهة التي قامت على الاتفاقية أنشأت لها آلية تقوم بدور بمتابعة الدول في تطبيقها لكل ما جاء في الاتفاقية التي تم توقيعها، وقد امتلأت نصوص الاتفاقية بعبارات مطاطية فيصبح على الدول الموقعة أن تطبق فقط برغم أن الكثير من موادها تعتبر انتكاسة حقيقية على الفطرة وليس على الشريعة الإسلامية فحسب، مشيرا إلى أن مملكة البحرين كانت قد وقعت على الاتفاقية في عام ٢٠٠٢م وتحفظت على بعض المواد فيها، لكن هذا لا ينفع لأن تلك التحفظات غير معتبرة لدى الأمم المتحدة؛ وذلك أنه بحسب ما جاء بالاتفاقية في المادة (٢٨) الفقرة (٢) (لا يجوز إبداء أيّ تحفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية وغرضها)، وهو المساواة التامة والمطلقة بين الرجل والمرأة».

وقال الشيخ عبدالله الحسيني «إن اتفاقية (سيدوا) والمعروفة عالميا بـ(القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) تجعل كل من المرأة والرجل في حالة تضاد دائم، وتجعل المرأة في موقع المتساوية مع الرجل في كل شيء، لذلك نقول إن الاتفاقية تمثل تهديدا حقيقيا للأسرة، كما توقع الظلم بحق المرأة».

ومن جانب آخر يوضح المحاضر أكثر الجوانب خطورة في الاتفاقية على السيادة الوطنية وعلى المجتمع بشكل عام إذ تنادي صراحة في المادة (٢) الفقرة (و) بـ (اتخاذ جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريع لتعديل أو إلغاء للقوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزا ضد المرأة) وهو ما يعني أن الاتفاقية ستلغي كل القوانين والمواد التي تتعارض معها، وهو ما يعتبر تدخلا سافرا في شؤون البلاد.

ومن خلال محاضرته أثنى الشيخ عبدالله الحسيني على جهود علماء البحرين الذين رفضوا ما جاء في هذه الاتفاقية، منتقدا بعض الجهات التي روجت وسوّقت للاتفاقية، في حين أن (السيداو) ألغت المادة المتعلقة بالميراث، كما ان هناك مواد خطيرة تتعلق بتوريث المُلك قد شملتها الاتفاقية بالإلغاء، وقال إن الاتفاقية أيضا فيها توجهات خطيرة لم تتحفظ عليها البحرين، وفي المادة (١٠) المتعلقة بالتشجيع للتعليم المختلط، مشيرا إلى أن المادة التي تجعل المرأة متساوية تماما مع الرجل في عقد الزواج، واختيار الزوج.

شملت ٢١ طنا من البطاطين على طائرة من البحرين

«دي إتش ال» إكسبرس تشارك في دعم حملة معونات «مصر الدفيانة»

نجحت شركة «دي إتش ال» الرائدة عالمياً في قطاع اللوجستيات في نقل ٢١ طناً من البطاطين في إطار دعمها لحملة «مصر الدفيانة» بعد موجة البرد القارس التي أصابت مصر وهي الأسوأ من نوعها منذ القرن الماضي.

ولمساعدة المتضررين من موجة البرد قامت شركة «دي إتش ال» اكسبرس بشحن أطنان من البطاطين لعدد كبير من المواطنين المصريين ذوي الحاجة يوم ٢٨ ديسمبر. وتبرع أفراد ومؤسسات من أنحاء منطقة الخليج بهذه الكميات من البطاطين للسفارات والقنصليات المصرية. ومن الدول التي شاركت في الحملة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة ومملكة البحرين وقطر وعُمان والكويت.

ونظمت شركة «دي إتش ال» عملية تجميع وتوصيل البطاطين من السفارات المصرية في البلاد المذكورة إلى مركزها الرئيسي في البحرين حيث تم إعداد إجراءات الشحن لتوصيلها إلى مصر على متن طائرة خاصة تم ترخيصها لهذا الغرض تحديداً. وتبرعت مملكة البحرين بـ٥٠٠٠ كيلوجرام من البطاطين.

○ المعونات أثناء شحنها إلى مصر.

وتعليقاً على الحملة قال السيد نور سليمان الرئيس التنفيذي لشركة «دي إتش ال» بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا «إن العطاء في المجتمعات التي تعمل بها شركة «دي إتش ال» إكسبرس يعد احدى قيم العمل لدينا واحدى ركائز نجاح الشركة. وبالتالي فإننا نشعر بالفخر لأننا جزء من دعم حملة مصر الدفيانة التي جعلت دول الجوار تتخذ إجراءات سريعة جداً لجمع المعونات التي تلح إليها الحاجة لصالح المتضررين في مصر من ظروف الطقس الصعبة في هذا الشتاء. وتلتزم شركة «دي إتش ال» – شأنها شأن مئات الأفراد والشركات التي شاركت بسخاء في الحملة – ببذل ما في وسعها ووضع مواردها تحت تصرف هذه الحملة المميزة».

ومن المتوقع أن يتم توزيع آلاف البطاطين التي وصلت الى مصر عن طريق جمعية «مصر للخير» خلال الأيام المقبلة حيث قررت «دي إتش ال» التعاون مع الجمعية لخبرتها الطويلة في صعيد مصر ومعرفتها بالمناطق الأكثر تضرراً من البرد في جميع أنحاء الجمهورية.

بالشمع الأحمر

سياسة الأمر الواقع مع الغرب

د. محمد مبارك جمعة
Mubarak_bh@yahoo.com

لماذا تسخر الولايات المتحدة الأمريكية من قرار الحكومة المصرية اعتبار تنظيم «الإخوان» إرهابيًا؟ ولماذا تدين هذا القرار بنفس القدر الذي تدين به تفجير «الدقهلية» الذي قتل وجرح العشرات؟

واشنطن وجدت في تنظيم «الإخوان» وسيلة لتنفيذ مخطط أشمل وأعم في المنطقة، ولذا فإنها دعمت وصولهم إلى السلطة في مصر وتونس، ومهّدت الطريق لنفس العملية في غيرها من الدول. دول مجلس التعاون الخليجي التي دخلت في مرحلة من الانكماش مع وصول التنظيم إلى السلطة في أهم بلد عربي، أعادت تموضعها بشكل صحيح، وتعاملت مع الأجندة الأمريكية الغربية في المنطقة، واتخذت القرار الذي تراه صحيحاً. كان القرار هو مساندة الحكومة المصرية الانتقالية، ودعم الاقتصاد المصري بمليارات الدولارات، بل والوقوف أيضاً ضد رغبة واشنطن التي تجسدت في دعم التنظيم مادياً وسياسياً وإعلامياً.

الحكومة المصرية، ومعها الجيش المصري، على الطرف الآخر، لم تكترث برغبة الولايات المتحدة الأمريكية. بمعنى أن الدولة ضربت بيدٍ من حديد على التنظيم، وأحالت قادته إلى المحكمة، وأعلنت الجماعة تنظيماً «إرهابيًا»، واتخذت كل ما تراه مناسباً لوضع حدٍّ للمواجهة بين «الجماعة» و الدولة. أصدرت واشنطن ومعها بعض الدول الغربية الكثير من الضوضاء والإزعاج، وهددت وأرعدت وأزبدت، إلا أنها في النهاية لم تجد ما يمكن أن تفعله أكثر من ذلك، وسلمت لواقع الأمر، بل وأرسلت مبعوثيها إلى القاهرة في محاولات عدة لرأب الصدع وإصلاح ما يمكن إصلاحه.

الجنرال عبدالفتاح السيسي، قائد الجيش المصري ووزير الدفاع، وصف مساندة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز لمصر في أعقاب سقوط تنظيم «الإخوان» بأنه كان «أقوى تحرك منذ عام ١٩٧٣». وهذا دليل قاطع، على أن مصر، رغم قيامها بما يعاكس ويناقض المصالح الغربية، عبر إفشال مشروع إقليمي كان قيد التخطيط والتنفيذ منذ سنوات، فإنها في النهاية صمدت وتمكنت من فرض الأمر الواقع.

ويأتي السؤال الجوهري هنا: لماذا لا نتخذ من الأنموذج المصري، على وجه التحديد نحن هنا في البحرين، مثالاً للكيفية التي ينبغي التعامل بها مع الغرب عبر فرض سياسة الأمر الواقع وتقديم أمن وسلامة ومستقبل البلاد على الترضيات والمجاملات؟

سبعة ملايين لإنشاء مرافئ بالعاصمة لم تحدد مواقعها بعد

ذكر رئيس لجنة الخدمات والمرافق العامة بمجلس بلدي المنامة المهندس حسين القرقور ان المنامة تخلو من أي مرفأ نموذجي للصيادين الأمر الذي يزيد من معاناة الصيادين ويهدد مصدر رزقهم، موضحا ان المرافئ المقرر إنشاؤها بالعاصمة هي سبعة مرافئ موزعة على سواحل العاصمة لتخدم كل الدوائر، فهناك مرفأ المنامة شمال كورنيش الملك فيصل ومرفأ كرباباد على ساحل كرباباد ومرفأ الحورة والقضيبية في الساحل الشرقي ومرفأ الجفير والغريفة على الساحل الشمالي للجفير ومرفأ أم الحصم غرب جسر سترة ومرفأ خور الكاب بخليج توبلي ومرفأ النبيه صالح.

وبين القرقور أن مهندسي وزارة الأشغال أوضحوا أن الوزارة يقتصر دورها على إعداد المخططات الهندسية للمشروع بعد تعيين الموقع وتحديد الاحتياجات المطلوبة بالإضافة إلى تنفيذ المشروع بعد اعتماد ميزانية له، وان الوزارة الى حد الآن لم تحصل على أي موقع محدد وثابت لأي مرفأ في العاصمة، وان هناك مبلغ سبعة ملايين دينار مخصصة لإنشاء المرافئ لعام ٢٠١٣-٢٠١٤، والمشكلة تكمن في عدم وجود مواقع لإنشاء مثل هذه المرافئ.

وقال انه على صعيد مرفأ المنامة الذي من المقرر أن يخدم أصحاب البوانيش الخشبية فالموقع الى حد الآن غير محدد، أما مرفأ كرباباد فالموقع يتعارض مع موقع قلعة البحرين المدرج ضمن قائمة التراث العالمي وتم اقتراح إنشاء مرفأ مشترك قبالة ساحل كرانة في المنطقة الموجودة بين الساحل ومشروع نورانا وذلك بدمج مرفأ كرباباد مع كرانة بعد زيادة حجمه وطاقته الاستيعابية، موضحا أنه حتى الآن لم يتم تحديد الموقع والمساحة.

وأوضح أنه لمرفأ الحورة والقضيبية تم تخصيص ١،٦ هكتار للمشروع ضمن الساحل الشرقي قرب صالة المرح كما أدرج ضمن ميزانية ٢٠١٢م بحسب تصريحات الحكومة إلا انه إلى الآن لم ينفذ شيء.

وقال: مرفأ الجفير والغريفة الموقع تم تحديده في الساحل الشمالي الغربي للجفير بالقرب من موقع مبنى المجلس الوطني بناء على توجيه من جلالة الملك المفدى وكان وزير البلديات قد وعد في أغسطس من عام ٢٠١٢م بمخاطبة وزارة المالية لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة بيد ان الموضوع لا تطور فيه، مشيرا إلى أن مرفأ أم الحصم غرب جسر سترة لا توجد وثائق تحدد المرفأ، وقد تم رفعه الى وزارة الأشغال التي أعدت تصورا مبدئيا للمشروع إلا انه رفض من قبل البلديات لوقوعه ضمن أملاك خاصة، وتم اقتراح موقع آخر بديل إلا أن معظم مساحته بحرية وتقع في خليج توبلي ضمن خط الدفان الأمر الذي يتعذر معه القيام بأي أعمال دفان أو أعمال إنشائية فيها.

أما مرفأ خور الكاب بتوبلي فأشار القرقور الى أنه سبق تحديد موقع في عام ١٩٩٠م، ونظرا الى عدم صلاحية الموقع فقد تم اقتراح موقع اخر بديل في خور الكاب وهو يقع ضمن خط الدفان المعتمد لخليج توبلي، مفيدا بأن مرفأ النبيه صالح من المقرر إنشاؤه جنوب موقع المشروع الإسكاني الذي يتم إنشاؤه حاليا ومن المؤمل أن يدرج ضمن المشاريع المستقبلية للوزارة.

وختم القرقور تصريحه بأن المجلس البلدي يشعر بالاستياء والإحباط لعدم وجود جدية من قبل وزارة البلديات لإنشاء وتنفيذ مرافئ الصيادين في العاصمة.

النائب تقوي تكشف إحصائيات المحاكم الشرعية

٢١٧٩ قضية في المحاكم الابتدائية و٥١٦ قضية في الاستئناف

أكدت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب سوسن تقوي تمسكها بمطلب التعجيل في اصدار الشق الجعفري من قانون أحكام الأسرة وذلك عبر تمرير الاقتراح بقانون الذي تقدّمت به مع مجموعة من النواب والمحال حاليا إلى الدراسة بلجنة الشؤون القانونية والتشريعية بمجلس النواب.

○ سوسن تقوي.

وقالت تقوي إن اصدار الشق الجعفري من القانون سيسهم في وقف تفكك وتصدع كثير من الأسر البحرينية والتي تعاني الكثير من المتاعب والمشاكل.

وأثنت تقوي على ما يقوم به المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والشؤون الاسلامية والأوقاف من أدوار في سبيل تذليل اجراءات التقاضي وتسهيلها وخاصة ما يتعلق بالقرارات الأخيرة الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء.

وتواصلا حول هذا الموضوع المهم والحيوي، فقد تسلمت النائبة تقوي احصائيات رسمية من وزارة العدل والشؤون الاسلامية والأوقاف بشأن عدد القضايا الجارية في المحاكم الشرعية وذلك لغاية تاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣.

وتتضمن الاحصائية أن عدد القضايا الجارية في المحاكم الابتدائية الشرعية تبلغ ٢١٧٩ قضية، وعدد القضايا في محاكم الاستئناف الشرعية تبلغ ٥١٦ قضية.

وبشأن القضايا في المحاكم الابتدائية فهي موزعة كالآتي: ٢٩٣ قضية في المحكمة الكبرى الشرعية السنية الأولى، ٢٤١ قضية في المحكمة الكبرى الشرعية السنية الثانية، و٢٩٩ قضية في المحكمة الكبرى الشرعية الجعفرية الأولى، و٣٠٧ قضايا في المحكمة الكبرى الشرعية الجعفرية الثانية، و٥١ قضية في المحكمة الصغرى السنية الأولى، و١٩ قضية في المحكمة الصغرى السنية الأولى (ب)، و٢٠١ قضية في المحكمة الصغرى السنية الثانية، و٢٧٠ قضية في المحكمة السنية الثالثة، و٧٨ قضية في المحكمة الصغرى السنية الرابعة، و٩٦ قضية في المحكمة الصغرى الجعفرية الأولى، و٨٥ قضية في المحكمة الصغرى الجعفرية الثانية، و١٧٦ قضية في المحكمة الصغرى الجعفرية الثالثة، و٦٣ قضية في المحكمة الصغرى الجعفرية الرابعة.

أما بشأن القضايا في محاكم الاستئناف فهي كالآتي: ١٠٥ قضايا في محكمة الاستئناف العليا السنية، و٦٧ قضية في محكمة الاستئناف العليا الجعفرية، و١٤٤ قضية في محكمة الاستئناف الكبرى السنية الأولى، و٩١ قضية في محكمة الاستئناف الكبرى السنية الثانية، و٤٦ قضية في محكمة الاستئناف الكبرى الجعفرية الأولى، و٦٣ قضية في محكمة الاستئناف الكبرى الجعفرية الثانية.

○ محافظ العاصمة خلال افتتاح المعرض.

افتتاح المعرض التشكيلي السنوي «المنامة عاصمة الفرح والجمال»

افتتح الشيخ هشام بن عبدالرحمن آل خليفة محافظ محافظة العاصمة المعرض التشكيلي السنوي «المنامة، عاصمة الفرح والجمال» الذي ينظمه مركز شباب رأس الرمان التابع لنادي النجمة بمشاركة أهالي الدوائر الأولى والثانية والخامسة وذلك ضمن احتفالات مملكة البحرين بالعيد الوطني المجيد وعيد جلوس جلالة الملك المفدى.

وقد اطلع المحافظ على العديد من الأعمال الفنية والتشكيلية التي صممها عدد من الفنانين البحرينيين، حيث تبادل أطراف الحديث مع الفنانين الذين بدورهم قدموا شرحا للمحافظ حول أعمالهم الفنية وكيفية تصميمها، وبعدها تم عرض عدد من الأفلام القصيرة تم تصويرها في العاصمة المنامة تحكي تاريخها وعدد من المواضيع الاجتماعية.

وقد أبدى محافظ العاصمة إعجابه بهذه الأعمال الفنية التي أبرزت معالم فرحة مملكة البحرين بأعيادها الوطنية، مؤكداً أن المحافظة اعتادت على إقامة هذا المعرض التشكيلي للسنة الثالثة على التوالي، مضيفاً أنه في كل عام يتم عرض أعمال فنية جميلة بأسلوب جديد تبين مدى التطور الذي وصلت إليه الفنون التشكيلية في مملكة البحرين.

كما أبدى للمنظمين اهتمامه المستمر برعاية معرض الفنون التشكيلية السنوي لما يحمله من طابع وطني جميل وأعمال فنية راقية شاكراً مجلس إدارة نادي النجمة ومجلس إدارة مركز شباب رأس الرمان على اهتمامهم ورعايتهم للمواهب الشبابية، متمنياً للجميع دوام التوفيق والنجاح.

الجدير بالذكر أن المعرض التشكيلي السنوي «المنامة، عاصمة الفرح والجمال» الذي ينظمه مركز شباب رأس الرمان التابع لنادي النجمة يقام للسنة الثالثة على التوالي في مقر نادي النجمة بالجفير.